ولا يضر كونه عاجزا لخبر قاله شيخنا في شرحه قاله الاهوني قوله
لقيامه علة للحكم عليه بانه لخبر اي لقيام مجموع الجار والمجرور وقوله
مقامه اي المتعلق بفتح اللام قوله في فهم معناه منه اي في فهم معنى
المتعلق بالفتح وقوله منه اي من مجموع الجار والمجرور اقتصاره على
الفهم يؤذن بان عطفه فيما تقدم على استقر عطف تفسير اي
ان المراد بالاستقرار الفهم بنا على ان المراد بالمعنى معنى المتعلق واما
اذا اريد بالمعنى الضمير فلا يكون عطف تفسير بل عطف لازم
قوله ومن ثم اي ومن اجل كونه قام مقامه في فهم معناه كان حذفه
واجبا لما يلزم عليه من الجمع بين العوض والمعوض قوله اتفاقا
اي من صاحب القول المشهور ومن صاحب مقابله قوله او من محل
مجموع هما مقابلة هذا لما قبله يشعر بانه على ما قبله ليس له
محل منصب ايضا بالحذوف وبناسب ذلك قول السيوطي
في الكلام على ما اذا وقع الظرف خبرا وذهب السيرافي وابن
جني الى ان الظرف هو الخبر حقيقة وان العامل صار نسيا منسيا
ويساتي للشارح قوله بانه الباء للتعدية باعتبار تعلقه بالقابل
واما بالنظر لكلام المصنف في ذاته فهي ايضا للتعدية بنا على انه
المصدر واما اذا اريد به المقول كما يشير له قول الشارح المقابل الخ
تكون الباء للتصوير والضمير راجع لمجموع الجار والمجرور قوله وجوبا
راجع لقوله المحذوف اي الذي حذف حذفا واجبا فوجوبا مقول
مطلق قوله لما ذكر من فهم المناسب لما ذكر من قيامه مقامه
في فهم معناه قوله فهو اي الفهم وقوله وان كان الخ الواو للحال
قوله وتسميتي مجموع الجار والمجرور ظرفا مستقرا اتفاقا معطوفا
على وجوب ثم اعلم انه لا يظهر دعواه الاتفاق فقد قال ابن هشام
في شرح

في شرح بانت سعاد في شرح قول المصارجوا وآمل ان تذنو مودتها
الى آخر ما نصه الصحيح ان الظرف يتحمل ضميرا منتقلا اليه من
الاستقرار المحذوف وزعم ابن حروف انه لا يتحمل الا بشرط التاخر عن
المبتدا وزعم آخرون انه لا يتحمل مطلقا والصحيح الاول اهـ قوله
كما زعمه راجع للنفي وهو الاقتضا اي زعم انتفاء المستتر وان ماذكر
يقتضي الحكم عليه اي على مجموع الجار والمجرور بانه الخبر وبني عليه
ان محله حينئذ رفع اي بني على الاقتضا المذكور ان محل مجموع الجار
والمجرور رفع والتعبير بزعم يشعر بضعفه وقوله حينئذ اي حين
جعل مجموع الجار والمجرور خبرا قوله ولا يرد عليهما لزوم معنى اللزوم
الالتزام وليس معناه الوجوب اذ الحذف فيما ذكر غير واجب وانما
معناه انه اذا قدر المحذوف اسما يلزم منه حذف المصدر وانما مر له
قوله على الوجهين الخ الاولى على وجهي الرفع والنصب المبنيين
على تقدير المتعلق اسما اي المبنيين اولهما على المشهور وثانيهما على
مقابله قوله المصاحبين لما ذكر في اثنين لا في ان واحد قوله
لهما متعلق بلزوم قوله بالنصب الذي ضبطه ابن الناظم بخط
والده انما هو الرفع فهو عطف على لزوم ويجوز الجر عطفا على حذف
المصدر قيل وما صنعه الشارح اولى قاله الاهوني وفيه نظر اقول
ولعل وجهه انه يلزم على الرفع والجر احتمال ان يكون كل من
الحذف والابقا ممتنعا وليس كذلك بخلاف النصب على المعية
فهو نص في ان الممتنع انما هو مجموع الامرين ثم ان الاهوني بعد
ما تقدم عنه قال ما نصه قال حفيد المصاقول فيه نظر في
صحته فضلا عن اولويته فقد تقرر ان المفعول معه لا بد ان
يسبق بفعل او ما فيه معناه وحروفه ولم يوجد واحد منهما

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)